مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

# فن صياغة النصوص القانونية

احمد فازع عبد الرزاق
المستشار القانوني المساعد

**المقدمة**

يشبه كثيراً عمل رجل القانون في صياغته للنصوص القانونية عمل المهندس الذي ينصب اختصاصه على انشاء المباني واعداد المنشآت بما يتلائم والهدف المنشود منها. فصياغة النصوص هي البنيان الذي يشيده رجل القانون ولكن يشيد بنيانه القانوني بدقة صائغ الحلي النفيسة لان اللبنة التي يشيد بها بنيانه القانوني هي الحروف والكلمات مكونةً للجمل. فكثيرٌ من الكلمات لها اكثر من معنى وبعضها يحمل معنىً لغوي واخر اصطلاحي. وتسبق عملية الصياغة القانونية مرحلة التأمل والتفكير والاحاطة بعلة النصوص المزمع صياغتها. ووضع الحلول المناسبة لمعالجة الاشكالات القانونية التي قد يواجهها المجتمع بسبب عيب التشريع النافذ. او ايجاد الحلول للمعضلات القانونية التي يواجهها اشخاص القانون العام والخطأ في صياغة النصوص المتعلقة بالأموال العامة يكلف خزينة الدولة مبالغ كبيرة وقد يتسبب في افلاس الدولة كما حصل في جمهورية لبنان. ولسبب التشريع أهمية بالغة بأسلوب الصياغة. فلضمان الحقوق التي اقرها الدستور تكتب النصوص القانونية بأسلوب النص الجامد الذي لا يقبل التأويل. ولإعطاء الفسحة للاجتهاد القضائي تكتب النصوص بصياغة مرنة.

واولى التحديات التي يواجه من يقوم بصياغة النصوص القانونية في وقتنا الحالي هو كتابتها بطريقة تغطي التطور السريع الذي تشهده المجتمعات، والذي كان سببه زيادة النشاط الدولي في مجال الاتفاقات الدولية. وتوسع نشاط الشركات متعددة الجنسيات والتي لها الاثر البالغ في نمو رؤوس الاموال حيث ساهمت بزيادة سرعة عجلة التطور في المجالين العلمي والتقني. الامر الذي ادى الى خلق قواعد تشريعية عالمية جديدة اوجبت على من يقوم بمهمة الصياغة القانونية ان يراعيها ويجعلها من ضمن اولوياته.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

وتبرز اهمية البحث في اعداد طريق او مسار لرجل القانون يستطيع بعد اتباعه صياغة نصوص قانونية سليمة من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية. لتؤدي الغرض الذي تشرع من اجله وتضع في الحسبان الحالات المستقبلية التي قد تواجهها النصوص القانونية.

ويشمل نطاق البحث جميع العاملين في المجال القانوني. فالمحامي بحاجة الى فهم أسلوب صياغة التشريع ليقدم دفوعه بطريقة واضحة واسنادها بما يتلائم مع متطلبات النص القانوني، والحقوقي بحاجة الى الصياغة القانونية لمعرفة مقاصد المشرع واعداد نصوص قانونية رصينة كمسودة القانون او القرارات التنظيمية لتلافي الاخطاء التشريعية. وكذلك الحال اذا كان عمله ينصب على تقييم نصوص المعاهدات الدولية، والقاضي بحاجة الى معرفة الصيغ القانونية ليميز بين النص الجامد والنص المرنة الذي يستطيع من خلاله تحقيق العدالة عند مراعاته للظروف المحيطة بطرفي الدعوى المعروضة امامه، واصدار القرارات القضائية بصورة صحيحة. وللجانب التجاري دور كبير في مجال الصياغة القانونية من حيث وجوب كتابة العقود التجارية بطريقة صحيحة ورصينة تضمن حقوق الاطراف المتعاقدة. فشروط العقد تدل على نوعه كعقد اذعان او عقد اداري او تجاري او مدني.

**منهج البحث:**

اتبعت عند كتابتي للبحث المنهج الوصفي التحليلي دون اتباع أسلوب القانون المقارن حيث لم تتضمن النصوص التشريعية العراقية المنهجية المتبعة في صياغة النصوص التشريعية واقتصرت على اسلوب تبويب القوانين وتقسيمها الى مواد وفقرات

**خطة البحث:**

قسمت بحثي بحسب المراحل التي تمر بها الصياغة القانونية وعلى هذا الأساس تناول ثلاثة مباحث تناولت فيها اهداف الصياغة وطرقها فقبل ان يقوم الصائغ بعمله عليه ان ينظر الى الغاية من الصياغة ومن ثم ينظر الى نوع الحق الذي يهدف الى حمايته فلكل نوع من الصياغات مزايا وعيوب يقابلها توازن في

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

الغايات المنشودة منها. ثم عرجت الى شروط الصياغة ومعايير الصياغة المثلى. واختتمت بحثي بعيوب الصياغة والاخطاء الشائعة.

**مشكلة البحث:**

تكمن مشكلة البحث في ايجاد الوسائل التي تمكن صائغ النصوص القانونية من الاستعانة بها لكتابة صياغته بطريقة سليمة. تتناسب والهدفِ المنشود منها. وبطريقةٍ متوازنة فتضع المصلحة في كفة وتضع السلبيات التي تعقب الصياغة بكفة اخرى. ويجب ان يضع الصائغ في نصب عينه ان يكون الهدف هو رجحان كفة المصلحة العامة دائماً. اما في حال رجحان كفة الضرر على كفة المصلحة فهذا يعني وجود خلل في النص القانوني وبالتالي وجوب اعادة النظر بالصياغة القانونية سواء كانت نصاً تشريعاً او عقداً تجاريا او غيره.

**تمهيد**

الفَنَّ لغة يقال فنَّا الشيء؛ اي زينه ويعني ايضاً التطبيق العملي للنظريات العلمية بالوسائل التي تحققها. ويقال فِنٌّ اي حسنُ القام به[١]. اما الصيغة فهي الهيئة الحاصلة من ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها ونقول صيغة الكلمة اي بناءُها، والصيغة عند الفلاسفة هي العبارة الدقيقة المركزة التي تسمح بالاستنتاج والمناقشة.[٢] اما كلمة القانون فهي كلمة معربة عن اصل يوناني جاءت عن كلمة (Kanon) وتعني القاعدة[٣]. وهي تستعمل بمعنى الشريعة الكنسية. وباللغة العربية القانون هو مقياس كل شيء وطريقه[٤]. اما التقنين فهو وضع القواعد القانونية في صيغة مكتوبة بواسطة السلطة المختصة بالدولة وهو بذلك ليس بصورة من صور التشريع القانوني فالمقصود به هو جميع القواعد القانونية التي تنظم فرعاً معيناً من فروع القانون في مجموعة واحدة بعد التنسيق بينها وإيرادها مرتبة ومبوبة وفقا

[١] الدكتور رضا يوسف محمد ، معجم العربية الكلاسيكية والمعاصر ، الطبعة الاولى ، لبنان – بيروت ، مكتبة لبنان ، ٢٠٠٦. صفحة ١٢١٩.
[٢] الدكتور صليبا جميل ، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية ، الجزء الاول ، دار الكتب اللبناني ، لبنان – بيروت ، ١٩٨٢ ، صفحة ٧٤٩.
[٣] الاستاذة الدكتورة عبد الحميد امال ، الاستاذ الدكتور السمري عدلي ، الاستاذ الدكتور محمد الجوهري ، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، ٢٠١٠ ، صفحة ١٦.
[٤] الدكتور رضا يوسف محمد ، المرجع السابق ، صفحة ١٢٣٣.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

لنوع المسائل التي تنظمها ويطلق على التقنين وفق المجموعة ذاتها فيقال التقنين المدني والتقنين التجاري[٥].

وتجسدت اول صورة للنصوص القانونية في العصور القديمة بالاعتقاد الذي ساد لدى المجتمع في حينه بما كان يطلق عليه (بالحكم الالهي) فالآلهة توحي الى الملك او الحاكم او القاضي عند الفصل في النزاع المرفوع اليه فينطق به؛ كانه قد ألّهم من الالهة. ولم يكن الملك مُشرِعاً لمجموعة من المبادئ القانونية، ولم تتكون فكرة ان القانون باعتباره جملة من النصوص والقواعد العامة التي تسري على الحوادث المستقبلية بصورة تجعل الملك او القاضي في غير حاجة الى إلهام جديد في كل قضية. ولم تصل الى ما وصلت اليه في نصوص مدونة الا بعد تطور طويل المدى كانت تطبق خلاله على شكل عادات ثابتة وتقاليد غير مدونة ولا محددة. وبعد مضي الوقت وتكرار الحوادث المتماثلة والمنازعات المتشابهة أصبح الحكم الملهم متشابها او متحداً في كل نوع من انواع هذه الحوادث؛ فتكونت عادة عامة كونت ما يسمى الان بالعرف العام. وعلى الرغم من هذا التكرار ؛ إلا أن الاعتقاد قد ساد بان هذه هي ارادة الالهة ووحيها.[٦]

وبعد زيادة الوعي الفكري وظهور المدارس الفقهية التي كان للثورة على الكنيسة في أوربا دوراً هاماً في ابرازها تم وضع تعريف للصياغة التشريعية وعرفت "بانها عملية ضبط الافكار في عبارات محكمة، موجزة وسليمة لكي تكون قابلة للتنفيذ" وهي بهذا تختلف عن السياسة التشريعية ؛ التي تعني عملية اتخاذ القرارات والمفاضلة فيما بين البدائل المتاحة والممكنة على ضوء اوليات الجماعة ومصالح المجتمع والتي تعبر بالمعنى الادق عن الفلسفة التي تحكم عملية التشريع.

وبناءً على ما تقدم يجب عدم الخلط بين الصائغ والذي يطلق عليه بالإنكليزية (Drafter) والمشرع (Legislator) فالأول يمارس عملاً فنياً والاخير هو صانع القرار والمسؤول امام الناخبين عن السياسة التشريعية وعن صياغة النصوص

[٥] الاستاذ الدكتور يحيى عبد الودود ، الاستاذ الدكتور نعمان جمعة ، دروس في مبادئ القانون ، مركز كومبيوتر كلية الصيدلة في جامعة القاهرة ، مصر – القاهرة ، ١٩٩٢ ، صفحة ٨٣.

[٦] الدكتور المغربي محمود عبد المجيد ، المدخل الى تاريخ الشرائع ، الطبعة الثالثة ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان – طرابلس ، ١٩٩٦ ، صفحة ١٥.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

القانونية[٧]. ويطلق على الصياغة التشريعية باللغة الانكليزية ( Legislative drafting) ومن امثلتها (القوانين والدساتير واللوائح والقواعد القانونية)

وينطوي مفهوم الصياغة القانونية على عنصريين اساسيين الاول يتعلق بالشكل القانوني والثاني يتعلق بالأسلوب اللغوي. وتختلف الصياغة عن بعضها البعض في التركيبة اللغوية والمحتويات فالصياغة القانونية الاكاديمية ومن امثلتها (المقالات والكتب القانونية المنهجية، والتعليقات القانونية) . والصياغة القضائية ومن امثلتها (الدفوع التي يتقدم بها المحامي والالتماسات التي تقدم للمحاكم والاجهزة الادارية)[٨]

ويختلف اسلوب الصياغة القانونية باختلاف طبيعة عمل رجل القانون. فالأسلوب الذي يستخدمه المشرع يختلف عن الاسلوب الذي يتبعه المحامي حيث يأخذ الاول منحى الصيغة الوقائية (preventive law). بينما النوع الثاني يتبع الاسلوب الوصفي (descriptive) فيقوم اسلوبه على الاقناع ويخاطب العاطفة. في حين ان من يصوغ النصوص التشريعية لا يحتاج الى استخدام اسلوب الاقناع.[٩]

وفي مجال الصياغة التشريعية تتدرج القاعدة القانونية من حيث قوتها وتقسم الى قواعد امرة وقواعد غير امرة.

فالقواعد الامرة هي تلك القواعد التي لا تستطيع ارادة الافراد ان تتفق على مخالفتها ، فالعلاقة التي تقوم هنا تستند الى فكرة الخضوع الكامل ومعظم قواعد القانون هي من هذا النوع ومن امثلتها القواعد التي تحدد شروط الزواج. اما القواعد غير الامرة فهي ما تسمى بالقواعد التكميلية او المقررة ، وتتميز بانها تقوم على ارادة الافراد اذ يجوز للمتعاقدين الاتفاق على استبعادها ومن امثلتها القواعد التي تحدد المتعاقدين بالضمان او مكان تسليم الشيء المبيع او مكان تسليم العين المؤجرة.[١٠]

---

[٧] الصاوي علي ، الصياغة التشريعية للحكم الجيد؟ اطار مقترح للدول العربية ، ورشة عمل تم اعدادها من قبل (UNDP) برنامج الامم المتحدة الانمائي لتطوير نموذج الصياغة التشريعية للبرلمانات العربية ، ونشرت على الموقع الالكتروني ، http://www.arabparliaments.org ، لبنان - بيروت ، ٢٠٠٣ ، صفحة ٦.

[٨] البقمي نقاء بن سلمان ، الصياغة التشريعية ، بحث منشور على الصفحة الالكترونية للاجتماع السنوي للأمناء العامين لمجالس الشورى والوطني والامة والنواب لدول التعاون الخليجي ، http://gcc.spicaserver.com ، صفحة ٣

[٩] صبره محمد محمود علي ، اصول الصياغة القانونية بالعربية والانكليزية ، مصر – القاهرة ، ٢٠٠١ ، صفحة ٢٠

[١٠] الدكتور السيد عمران السيد محمد ، الاسس العامة في القانون المدخل الى القانون – نظرية الالتزام ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان – بيروت ، ٢٠٠٢ ، صحفة ٣٩.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

## المبحث الاول

## اهداف الصياغة القانونية وانواعُها

سيتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب الاول بعنوان الغاية المنشودة من صياغة النص القانوني والتي يعبر عنها الفقهاء بالقاعدة القانونية التي يستند اليها المشرع في تشريعاته اما المطلبين الاخرين فتضمنت انواع الصياغة حيث تتعدد وتتنوع اساليبها باختلاف القواعد والفلسفة التي يتبعها المشرع.

وتعرف القاعدة القانونية بانها مجموعة من المبادئ التي تنظم وضعاً قانونيا معيناً يتناول حقاً او ممارسة لحق بصورة تضمن حسن وسلامة استعمال هذا الحق[١١] اما ابرز انواع الصياغة القانونية فهي الصياغة الجامدة والتي تقيد مطبق النص ولا تفسح له مجالاً للخروج عنها ، وهنالك الصياغة المرنة التي تعطي مجالاً للقاضي عند تطبيقها. اما فقهيا فقد تم تقسيم الصياغة الى نوعين الاول صياغة مادية والنوع الثاني صياغة معنوية وسأتناول ذلك بالتفصيل.

### المطلب الاول

### اهداف الصياغة القانوني

ان الهدف الرئيسي من القانون هو حماية الفرد من اي اعتداء. سواء كان هذا الاعتداء من قبل الغير او من تجاوز السلطة لصلاحياتها. وقد اصبح موضوع حماية الفرد تشريعا عالمياً نص عليه الاعلان العالمي لحقوق الانسان وتكفلت بحمايته العديد من الاتفاقيات الدولية وموضوع حماية الفرد هو موضوع مستمر بغض النظر عن عرق الانسان او لونه او جنسه ، او حتى مدى التزامه بالقوانين من عدمه فمن قام بارتكاب جريمة يعاقب عليها القانون بالإعدام تستمر حماية القانون لهُ كعدم جواز الاعتداء عليه كتعريضه للتعذيب او القهر. وتستمر هذه الحماية حتى ينفذ بحقه حكم الاعدام. وبعد تنفيذ حكم لا يجوز الاعتداء على جسده ايضا. فيكون لجسده حرمة ؛ والاعتداء على الاموات جريمة يعاقب عليه القانون. الا ان حماية الفرد لا تعد حالة مطلقة بل تتقيد بالمصلحة العامة ( public interest) فالفرد جزء من المجتمع وان حماية المجتمع تعني حماية الفرد. ولهذا

[١١] الدكتور العوجي مصطفى ، القاعدة القانونية في القانون المدني ، الطبعة الاولى ، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع ، لبنان – بيروت ، ١٩٩١ ، صفحة ١٩

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

فان مصلحة المجتمع تقتضي من الفرد ان يتنازل عن جزء من حقوقه للمجتمع، ومن الأمثلة على تنازله للمجتمع؛ قيامه بأداء الخدمة العسكرية ودفعه للضرائب لتسيير المرافق العامة. وبناءًا على ما تقدم فالصالح العام يعد قيداً على حرية الفرد واموالـه الا ان هذا القيد يوفر له العديد من الفوائد ويضمن امن واستقرار الفرد والمجتمع ككل.[١٢]

وانطلاقاً من المبادئ التي تحدثت عنها سلفا فالصياغة تعد اداة للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول كافة. وعادة ما يواجه التغيير قوى اخرى مقاومة للتغيير. وهنا سيكون للقائم بواجب الصياغة القانونية دوراً بالنهوض في الواقع الاقتصادي من خلال تحديد اولويات الدولة من الناحية الاقتصادية من خلال تنشيط القطاع الخاص ووضع ضوابط لمراقبته وضمان اداء دوره الفاعل. والنهوض بالواقع الاجتماعي من خلال سن القوانين التي تدعم الفئات الاجتماعية المتضررة والفقيرة او ذات الدخل المحدود، او النهوض بالواقع السياسي من خلال سن القوانين التي تعنى بكيفية انتقال السلطة او تداول السلطات بشكل سلمي وفسح المجال للأحزاب السياسية لتلعب دوراً ايجابياً في تعزيز الحكم الديمقراطي.[١٣] للوصول الى الدولة القانونية التي يسود فيها القانون على الحاكم قبل المحكوم. وقد يعيب البعض على الدولة القانونية اذا كانت كذلك بالمعنى الوضعي. فعلى معد النصوص القانونية ان لا يصوغها بطريقة يوقع فيها الافراد في نصوصه دون الحاكم. وعليه على صائغ النصوص ان لا يقطع الصلة بين السلطة وافرادها والمجتمع وآدابه[١٤]

## المطلب الثاني

## الصياغة الجامدة والصياغة المرنة

**الصياغة الجامدة** وهي تلك الصياغة التي لا تعطي سوى حلاً واحداً بصرف النظر عن الظروف التي تحيط بتطبيق النص، ويترتب على ذلك التزام القاضي بتطبيق النص على الواقعة المعروضة امامه ومن الامثلة على ذلك نص المادة

[١٢] الدكتور حوامدة احمد محمد ، قضايا قانونية معاصرة ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر ، المملكة الاردنية – عمان ، ٢٠١١ ، صفحة ١٢٠.
[١٣] الدكتور البهادلي رافد خلف هاشم ، الدكتور العبودي عثمان سلمان غيلان ، المرجع السابق ، صفحة ٢٦.
[١٤] الدكتور الجبوري محمود خلف ، القضاء الاداري في العراق ، لم يذكر تسلسل الطبعة ، دار المرتضى للنشر والتوزيع ، بغداد – العراق ، ٢٠١٣ ، صفحة ٩.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

(٤٠٦)[١٥] من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٩٦ حيث تطبق عقوبة الاعدام على كل من ثبت ارتكابه جريمة القتل في الحالات التي تنص عليها المادة. ونص المادة (١٠٦) من القانون المدني العراقي التي حددت سن الرشد بثمانية عشرة سنة كاملة. والنصوص القانونية الخاصة بمواعيد الطعن في قانون المرافعات المدنية واصول المحاكمات الجزائية فهي تمثل نموذجا واضحا للنصوص الجامدة التي لا تمنح القاضي اي سلطة تقديرية. وهذا ما جرى عليه العمل عند صياغة النصوص المنظمة لدفع الضرائب في محاولة من قبل المشرع لتضييق السلطة التقديرية لهيئة الضرائب لمنع استغلال السلطة التقديرية من قبل موظفي الضرائب.

اما تبرير لجوء المشرع الى الصياغة الجامدة فهو وجود مصلحة تقتضي اتخاذ موقفاً قاطعاً من فرض القاعدة القانونية بطريقة لا تقبل الشك ولا تمنح السلطة المعنية بتطبيق النص سلطة تقديرية وينحصر دورها على تطبيق النص بتجرد.

ومن مزاياها انها تحقق نوعاً من الاستقرار في المعاملات وسهولة الفصل في المنازعات. وتسهل للقضاء تطبيق القواعد القانونية[١٦].

اما أبرز عيوبها فهي عدم اخذها بالظروف المحيطة بالأشخاص عند وضعها للحكم. ولذلك ينبغي على المشرع ان يجعل في حسبانه عند صياغته للنصوص جعل توازن بين ما تحققه الصياغة الجامدة من مزايا وما قد يلحق الافراد من ضرر جراء تطبيق النصوص القانونية.

**اما الصياغة المرنة** "فهي تضع حكما لفرض القاعدة يتسع لسلطة تقديرية تمنح مطبق القاعدة القانونية عند تطبيقه القاعدة سلطة ذات المصدر التشريعي"[١٧] وهذا

[١٥] نص المادة : يعاقب بالإعدام من قتل نفسا عمدا في احدى الحالات التالية :-
أ- إذا كان القتل مع سبق الاصرار او الترصد.
ب- إذا حصل القتل باستعمال مادة سامة، او مفرقة او متفجرة.
ج- اذا كان القتل لدافع دنيء او مقابل اجر، او اذا استعمل الجاني طرقا وحشية في ارتكاب الفعل.
د- إذا كان المقتول من اصول القاتل.
ه- إذا وقع القتل على موظف او مكلف بخدمة عامة اثناء تأدية وظيفته او خدمته او بسبب ذلك.

[١٦] الدكتور السيد عمران السيد محمد، الدكتور سعد نبيل ابراهيم ، الدكتور مطر محمد يحيى ، الصول العامة للقانون النظرية العامة للقانون – النظرية العامة للحق والنظرية العامة للالتزامات ( نظرية العقد) . الدار الجامعية للطباعة والنشر ، لبنان – بيروت ، ١٩٩١ ، صفحة ١٣٠.

[١٧] الدكتور عبد الهادي حيدر ادهم ، اصول الصياغة القانونية ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، المملكة الاردنية – عمان، ٢٠٠٩ ، صفحة ٧٣.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

النوع من الصياغة يعطي الفرصة لمطبق النص للاستجابة للظروف والملابسات التي تحيط بالواقعة المعروضة امامه.

وتكون الصياغة مرنة ايضا اذا كانت تعطي قاعدة غير محددة بصورة دقيقة بحيث تتسع فتشمل وقائع معينة او تضيق بحيث لا تنطبق على هذه الوقائع. فتضع فكرة معينة مع ترك ما يدخل فيها لتقدير مطبق القاعدة القانونية. ومن الامثلة العملية على الصياغة المرنة النصوص القانونية التي تضع حدا اعلى وادنى للعقوبات المفروضة على الافعال المرتكبة خلافا لقانون العقوبات والتي تمنح القاضي سلطة تقديرية يستطيع من خلالها تحقيق العدالة.

ومن مزايا الصياغة المرنة انها تساعد على مسايرة تطور الافكار وما يحصل اثناء التطبيق العملي للنصوص القانونية من امور لم يكن المشرع قد واجهها عند وضعه للقاعدة التشريعية، وكان الدافع الرئيسي من وراء الصياغة المرنة هو تطبيق معيار حسن النية ومعيار الرجل المعتاد.

اما عيوب الصياغة المرنة فهي اعتمادها على توافر الكفاءة والنزاهة والاخلاص في اداء العمل عند تطبيق نصوص القانون مع ما يمكن ان تلعبه المغريات التي تواجه مطبق القانون في معالجة النصوص ذات الطابع المالي او الضريبي.

## المطلب الثالث

## الصياغة المادية والصياغة المعنوية

يكون التعبير عن جوهر القاعدة القانونية تعبيراً ماديا محكماً لا يحتمل التقدير بحيث يصاغ مضمون القاعدة بطريقة محددة وواضحة لا تحتمل التأويل[١٨] ونكون ايضاً اما صياغة مادية عندما يستخدم المشرع مظهراً خارجياً يمكن التعرف عليه بسهولة وهذا يتحقق عند استخدام الارقام او الكم للتعبير عن مقصد النص القانوني. والعبرة من استخدام الكم هو تحقيق الطمأنينة لحماية مصالح الافراد. فعند استخدام الكم لا الكيف سوف نكون امام قاعدة قانونية واضحة وصريحة. وتنتمي هذه الطريقة الى القاعدة الجامدة في الصياغة، التي لا تترك للقاضي سلطة تقديرية في تطبيق القانون ، والهدف من وراء هذه الطريقة هو عدم الميل في

[١٨] الدكتور زهران محمد محمود ، المدخل الى القانون النظرية العامة للقانون ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر – الاسكندرية ، ٢٠٠٧ ، صفحة ١٧٣

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

الاحكام لضمان حقوق الافراد. ويعبر المشرع عن هذا النوع من الصياغات باستخدام عبارات امرة بحيث يبين عدم جواز الاتفاق على مخالفتها او اعتبار اي فعل مخالف لها باطلاً[١٩]. ومن الامثلة عليها كما ذكرت عند حديثي عن الصياغة الجامدة هو تحديد سن البلوغ بثمانية عشرة سنة. والنصوص القانونية التي تحدد نسبة الضريبة على رأس المال او الدخل. ومن مزايا هذه الطريقة انها تمنع اللبس او التضارب بين الآراء.

اما فيما يتعلق بشكل الصياغة المادية فهي تتم بعدة طرق

١- **استخدام الارقام :**

حيث يتم التعبير عن جوهر القاعدة القانونية بصورة عددية حاسمة في الدلالة عليها كتحديد سن البلوغ فجوهر القاعدة القانونية في تحديد سن البلوغ ان الشخص قد اكتمل رشده ولديه من رجاحة العقل ما تؤهله لتحمل مسؤولية ابرام التصرفات. وبنفس السياق عند تحديد المشرع لمدة التقادم.

٢- **استخدام الشكل :**

حيث يتطلب المشرع استيفاء مظهراً خارجيا محدداً. يرى من خلاله انه سيحقق المعنى الذي قصده من صياغته للنص القانوني.[٢٠] واستخدام الشكلية على عدة انواع. فهي اما ان تقتضي ان لا يتم التصرف الا اذا كان الشخص مدركاً لخطورة ما يقوم به ، او قد تقتضي اتباع شكلاً معيناً لإبرام التصرف ، كتسجيل البيع لدى دائرة التسجيل العقاري او اجراء تصرف بحضور موظف حكومي او توثيق العقد امام كاتب العدل.

٣- **التعبير بشروط وحالات محددة حصراً:**

وبهذه الطريقة يتم تطبيق القاعدة القانونية في حالات محددة حصراً او يستلزم توافرها شروط معينة[٢١] مثال على ذلك نص المادة (٥٠٢) من القانون المدني

[١٩] الدكتور بكر عصمت عبد المجيد ، اصول تفسير القانون ، الطبعة الثانية ، المعد والناشر صباح صادق جعفر الانباري ، العراق – بغداد ، ٢٠٠٩ ، صفحة ٦٤.
[٢٠] الدكتور زهران محمد محمود ، المرجع السابق ، صفحة ، ١٧٤.
[٢١] الدكتور زهران محمد محمود ، المرجع السابق ، صفحة ، ١٧٥.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

المصري التي نصت على موانع الرجوع في الهبة وكذلك البيانات الواجب توافرها للتظهير لنقل الملكية.

**٤- التعبير بالإجراءات :**

وهو اشتراط المشرع اتباع اجراءات محددة لتحقيق حكم القاعدة القانونية ومثال على ذلك اجراءات رفع الدعوى امام القضاء او الطعن في الحكم او اشتراط الحصول على اذن معين ن لمباشرة بعض التصرفات كاشتراط المشرع استئذان الوصي من المحكمة قبل قيامه ببعض التصرفات.

**الصياغة المعنوية** هي ذلك النوع الذي يعد الطريق المنطقي في الصياغة. فهي من صنع الذهن وتحقق رغبة الفرد في الوضوح والتبسيط وهي على نوعين.

**١-القرائن القانونية:**

ويقصد بها استخلاص امر مجهول من امر معلوم[٢٢] يغلب تحققه لدى ثبوت الامر المعلوم[٢٣]. فهي تجعل الشيء المحتمل او الممكن صحيحاً[٢٤] وتقوم على فكرة الاحتمال والترجيح، حيث يضع المشرع نصب عينه احتمال حصول واقعة معينة مستقبلاً يستدل من خلالها على امر مجهول فيقرر انه في حال ثبوت واقعة معينة فهذا يعني قرينة على ثبوت واقعة اخرى وتقسم القرائن الى قرائن بسيطة تقبل اثبات العكس وقرائن اخرى قاطعة لا تقبل اثبات العكس.

ومن الامثلة على ذلك قرينة الزوجية تؤدي الى ثبوت نسب المولود وثبوت تقديم القسط قرينة على الوفاء بالأقساط السابقة.

ومما يؤخذ على هذه الصياغة هو ما يترتب من خطورة عند اعتماد المشرع على فكرة الترجيح والاحتمال. ومن الامثلة عليها حضور المدعى عليه قرينة على استلامه التبليغ بالحضور الى المحكمة وما يترتب عليه هو عدم امكانية طعن المدعى عليه بعدم تبلغه بالحضور.

---

[٢٢] الدكتور عبد الهادي حيدر ادهم ،المرجع السابق، صفحة ٨٠.
[٢٣] الدكتور زهران محمد محمود ، المرجع السابق ، صفحة ، ١٧٦
[٢٤] الدكتور السيد عمران السيد محمد ، الدكتور سعد نبيل ابراهيم ، الدكتور مطر محمد يحيى ، المرجع السابق ، صفحة ١٢٨.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

**٢-الحيلة القانونية**

تعد الحيلة القانونية وسيلة شائعة في الشرائع القديمة استعان بها الحكام والقضاة بسبب قسوة النصوص وضيق نطاق استيعابها للحاجات المتطورة وسبب نشأتها كان تمتع النصوص القانونية بنوع من القدسية والاحترام وكان لها دوراً هاما في تطوير الشرائع [٢٥].

وهي تمثل النوع الاخر من الصياغة المعنوية والتي تقوم على افتراض امر مخالف للواقع[٢٦]. وحقيقة الوصول الى ترتيب اثر قانوني معين، ومن ابرز الامثلة على ذلك ما اخذ به الفقهاء المسلمون لحل مشكلة الميراث بالنسبة للجنين الذي يكون في بطن امه عند وفاة ابيه. وتعد الحيلة القانونية من الاساليب الخطرة المتبعة في الصياغة القانونية ويترتب على ذلك ضرورة عدم اللجوء اليها الا في اضيق الحدود.

## المبحث الثاني

## مراحل الصياغة وشروطها

## ومعايير الصياغة المثلى

قبل ان يقوم رجل القانون بإعداد صياغته القانونية لابد من وجود علة او هدف لما سيقوم به وتسبق مرحلة الصياغة مرحلة التأمل والتفكير. وتختلف المراحل التي تمر بها الصياغة القانونية بحسب طبيعة عمل رجل القانون. وعلى سبيل المثال تبدأ مرحلة صياغة النصوص التشريعية بعد ارسال طلب من الجهة المختصة بالسياسة التشريعية الى المختص بإعدادها. وقبل مباشرته في صياغة النصوص القانونية فهو لا ينطلق من فراغ، بل من اسس يستند عليها اهما الفلسفة التشريعية السائدة في البلد هل هي تطبيق الشريعة الاسلامية. ام فلسفة وضعية تبتعد عن كل المعتقدات الأيدلوجية وتنادي بطاعة القانون وسلطانه كما هو ويقول الفيلسوف **بنثام** "اخضع بدقة وانقد بحرية"[٢٧] وبنفس الوقت تحرص على حماية حقوق الافراد وحرياتهم. وعلى المسؤول عن الصياغة ان يكون مطلعاً على التوجه الاقتصادي

[٢٥] العبودي عباس ، تاريخ القانوني ، لم يذكر مكان نشره وطباعته ، ٢٠٠٢ ، صفحة ٥٩.
[٢٦] الاستاذ الدكتور ، الفتلاوي صاحب عبيد ، السهل في شرح القانون المدني مدخل لدراسة علم القانون ، الجزء الاول ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، الاردن – عمان ، ٢٠١١ ، صفحة ١٣٢.
[٢٧] الاستاذ الدكتور ، الشاوي منذر ، فلسفة القانون ، الطبعة الاولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، ٢٠٠٩ ، صفحة ٥٦.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

فهل ان الدول تطبق الفلسفة الرأسمالية التي تقدس فكرة الملكية الفردية وفسح المجال للحريات والتي تتجسد في المذهب الفردي ام ؛ فلسفة تتجه نحو التضييق على الملكية الفردية وهذا ما انتهجته الدول الشيوعية قبل انهيار الاتحاد السوفيتي او ما يسمى بالمذهب الاجتماعي[٢٨].

اما المبدأ الثاني فهو نوع القاعدة التشريعية التي يكلف بها صائغ النصوص القانونية وهل مهمته تنحصر في صياغة نصوص امرة ام مكملة او مفسرة. وما هي سلسلة التدرج التشريعي الذي سيتولى صياغة نصوصه او كما تسمى بالهرمية التشريعية حيث لا تعتبر جميع التشريعات في مرتبة واحدة من حيث القيمة والقوة القانونية. بل تتدرج فيما بينها بما يجعل بعضها اسمى مرتبة من البعض الاخر. ويترتب على التدرج الهرمي للتشريعات عدم جواز تعديل او الغاء تشريع الا بأخر من درجته او اعلى منه[٢٩]. ولهذا سأتحدث في هذا المبحث عن ثلاث مطالب الاول سيتضمن مراحل الصياغة القانونية والمطلب الثاني سوف يتضمن شروط الصياغة القانونية والمطلب الثاني تحدثت فيه عن شروط الصياغة القانونية المثلى.

## المطلب الاول

## مراحل الصياغة القانونية

اذا تحدثنا عن الفلسفة القانونية فسوف نبتعد كثيراً عن صلب موضوع الصياغة القانونية ولأنني في حقيقة الامر اود من خلال بحثي هذا الحديث عن المنهاج او الكيفية والالية التي تمكن صائغ النصوص القانونية عند اتباعها من انجاز مهمته بنجاح فسأتحدث عن نوع القاعدة القانونية.

تختلف طرق الصياغة القانونية باختلاف نوع القاعدة القانونية التي يحميها المشرع فالقواعد الامرة عادة ما تطبق في المجال الذي يتعلق بكيان الدولة ومصالحها الاساسية وعلى خلاف ذلك يتم في صياغة النصوص المكملة او المفسرة حيث يتم استخدام نصوص قانونية فيها مساحة من الحرية. اما سبب هذا

[٢٨] الدكتور الزغبي خالد ، الدكتور الفضل منذر ، المدخل الى علم القانون ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٥ ، المركز العربي للخدمات الطلابية ، الاردن – عمان ، ١٩٩٥ ، صفحة ٤٧.

[٢٩] دليل الصياغة التشريعية في فلسطين ، تم اعداده من قبل ديوان الفتوى والتشريع في وزارة العدل ومعهد الحقوق بجامعة بير زيت وبمشاركة الدائرة القانونية في المجلس التشريعي الفلسطيني ، لسنة ٢٠٠٠ ، صفحة ٢٥.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

التمييز فيعود الى عدم جواز مخالفة القواعد الامرة[٣٠] ، وقبل ان يقوم المكلف بمباشرته بعمل يجب ان يدرس الطلب المقدم اليه بعناية وتأمل و يأخذ باعتباره ما يأتي :

- تحديد المشكلة المراد معالجتها فلكي يتمكن الصائغ من فهم موضوع النص القانوني المطلوب من صياغته عليه ان يفهم طبيعة المشكلة التي ادت الى ان يقدم اليه الطلب. ولا مشكلة في عمل المحامي فهو على اتصال مستمر مع موكله ويستطيع ان يستفسر منه عما يواجههُ من غموض في القضية المعروضة عليه ولكن الصعوبة تثور عند طلب جهات عليا طلباً لصياغة نص تشريعي معين.

فقد يستحيل على المكلف بالصياغة ان يعود الى الجهة التي طلبت منهُ ذلك او يستفسر عن ما يدور بذهن المسؤول عن لسياسة التشريعية. وبهذه الحالة بإمكانه ان يستفيد كثيراً من الاوراق المرافقة للطلب فيستطيع من خلالها تحديد خلفية المشكلة التشريعية ويسهل عليه فهمها. فقد تتضمن النقاشات التي دارت حول المشكلة بين الهيئات المعنية بحلها وقد تتضمن تقارير الخبراء اذا كان موضوعاً فنياً ويحتاج الى تفسير متخصص لتوصيله الى الصائغ.

- الاهداف التي يرجى تحقيقها فلكي يتمكن الصائغ من وضع التشريع المقترح في الطريق المرسوم اليه عليه ان يعرف غاية التشريع بدقة ووضوح وشمولية.
- يجب ان يراعي من يقوم بإعداد الصياغة التشريعية مدا تأثير التشريع المقترح على التشريعات النافذة وما يتبع ذلك من تعديل او حذف او الغاء للنصوص القانونية.
- ضرورة الاحاطة بالجوانب الخارجية للتشريع المقترح واقصد بذلك الالتزامات الدولية المترتبة على الدولة فعلى من يقوم بإعداد الصياغة القانونية ان ينظر هل قامت الدولة بعقد اتفاقيات دولية بهذا الصدد ؟

هل ستترتب مسؤولية دولية في حال اعداد صياغة مخالفة للمعاهدة ؟

[٣٠] الحداد مهند وليد ، الحداد خالد وليد ، المدخل لدراسة علم القانون ، الطبعة الاولى ، الوراق للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، ٢٠٠٨ ، صفحة ١٨٢.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

- بيان التكاليف المالية فمن المهم جدا معرفة ما اذا كان التشريع سيكلف خزينة الدولة مبالغ مالية اضافية. ومن خلال خبرتي العملية المتواضعة اول خطوة تباشر بها الجهة المختصة قبل اعداد مسودة القانون في العراق هي مخاطبة وزارة المالية لبيان رأيها في الموضوع.[٣١]

## المطلب الثاني

## شروط الصياغة القانونية

حاول بعض الفقهاء قديما وحديثا وضع ضوابط اوجبوا على المشرع مراعاتها عند وضع النصوص القانونية وكان ابرز من عني بهذا الامر المفكر الفرنسي (منتسيكو) ومن تلك الضوابط ما يلي :

١- ان يكون النص القانوني موجزاً وبسيطا.

٢- ان تكون تعابير النص مطلقة وغير نسبية كما كان يقول منتسكيو "يجب ان نثير ذات الافكار عند الناس جميعاً.

٣- يجب ان تعبر النصوص عن الواقع الحقيقي وتتجنب الفرض والتصور.

٤- ان تخلو من الاستثناءات والقيود والشروط الا اذا اقتضت الضرورة لذلك.

٥- ان لا يكون النص عميقا لان النص يشرع لاجل ناس متوسطي الادراك.

٦- ان يتفادى النص ذكر العلل.

٧- على من يصوغ النص ان يفكر برويه عند كتابته . ويجب ان تهدف النصوص الى غاية معلومة ، وان لا تكون مناهضة لطبيعة الاشياء.[٣٢]

**واضاف فقهاء اخرون الى هذه الشروط ما يأتي:**

١- **الدقة والوضوح** : اي ان يحاول صائغ النص او اللائحة القانونية توخي الدقة وانتقاء العبارات التي لا تقبل اللبس او الغموض مستخدماً لغةً واضحةً بحيث تكون الكلمات مرتبطة بالسياق الذي ترد فيه. ولذلك تعمل بعض التشريعات على وضع مادة في بداية النص تحتوي على الكلمات المحورية التي يرد ذكرها فيه ، اما العقود والمعاهدات فتكون مصحوبة احياناً بقواميس خاصة يتم الرجوع اليها اذا ظهرت كلمة غير مألوفة.

[٣١] دليل الصياغة التشريعية في فلسطين ، المرجع السابق ، صفحة ٣٣.

[٣٢] الدكتور احمد محمد شريف ، نظرية تفسير النصوص المدنية دراسة مقارنة بين الفقهين المدني والاسلامي ، مطبعة وزارة الاوقاف والشؤون الدينية ، العراق – بغداد ، ١٩٨٢ ، صفحة رقم ٢٥.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

ومن سمات اللغة القانونية انها لغة مباشرة اي ان كل كلمة لها مدلول مقصود بذاته وبعبارة اخرى ان اختيار الكلمات يتم فيها عن عمد لدواعي الدقة والوضوح.
ويساعد الوضوح في الصياغة القانونية على ازالة الالتباس والغموض[٣٣]

٢- **الاحاطة بكل جوانب المعنى** : والمقصود بذلك محاولة من يقوم بمهمة الصياغة القانونية احاطة كل كلم بما يتعلق بمعناها فأي سوء في تفسير النص او العقد سيؤدي الى بذل جهود كبيرة لتوضيح المعنى وقد يهدر حقوق المواطنين.

٣- **اتباع التقاليد القانونية المتوارثة** : تعتبر اللغة القانونية بعيدة كل البعد عن العفوية التي تتسم بها لغة المحادثة حتى ان البعض يسميها لغة مرئية اي انها كتبت لا لكي يتم التحدث بها وانما لكي تيم التمعن فيها بصمت فاللغة القانونية من اكثر اللغات تأثرا بالتقاليد المتوارثة في كتاباتها[٣٤]

ويسبق ما تقدم ان يراعي صائغ النصوص القانونية التدرج الهرمي حيث يتسنم الدستور رأس الهرم ومن ثم تليه القوانين ومن ثمة الانظمة والتعليمات. اما اهمية تمييز صائغ النصوص القانونية بين القانونين العام والخاص فهو وجوب ان يراعي عند صياغة لنصوص القانون العام كتابتها بطريقة تعطي امتياز لأشخاص القانون العام على حساب اشخاص القانون الخاص. وهذا الامتياز لا يتوفر في نصوص القانون الخاص. وذلك لان القانون العام يهدف الى حماية الاموال العامة المملوكة للدولة والتي تخصص لمنفعة جميع افراد المجتمع.
وتطبق نفس القاعدة السابقة عند صياغة النصوص التي تحكم العلاقة ما بين اشخاص القانون العام مع اشخاص القانون الخاص فالعقود التي تبرم بين الادارة وعمالها تسري بشأنها احكام متميزة عن احكام العقود التي يبرمها اشخاص القانون الخاص فيما بينهم.[٣٥]

[٣٣] صبرة محمود محمد علي ، اصول الصياغة القانونية بالعربية والانكليزية ، الطبعة الثانية ، مكتب صبرة للتأليف والترجمة ، مصر – القاهرة ، ٢٠٠٧ ، صفحة ٣٤٧.
[٣٤] صبرة محمود محمد علي ، المرجع السابق ، صفحة ٢٦
[٣٥] الدكتور الصراف عباس ، الدكتور جورج حزبون ، المدخل الى علم القانون ، الطبعة الثانية ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، ١٩٩١ ، صفحة ٢٣

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

## المطلب الثالث

## معايير الصياغة المثلى

في هذا المطلب سوف اتحدث عن معايير الصياغة المثلى من الناحيتين الشكلية والموضوعية وتعد المعايير الموضوعية هي المقياس لجودة النصوص القانونية.

١- **المعايير الشكلية** : هي الاطار او المظهر العام او الشكل الخارجي الذي تظهر به النصوص القانونية وهي بالتأكيد تختلف من قانون الى اخر ولكن هنالك معايير ثابتة او عامة بالإمكان تطبيقها على معظم انواع النصوص القانونية وهي ما يأتي:

أ- عنوان القانون.

ب-ديباجة القانون (وتبدأ عادة بعبارة بعد الاطلاع على ....)

ج-تعريف واحكام عامة.

د- المعنيون الرئيسيون بالقانون (الالتزامات)

ه- الجهة المنوطة بتنفيذ القانون (الوزارة)

و- الجزاءات او التدابير الاحترازية.

ز- تسوية النزاعات الناشئة عن التنفيذ.

ح-مصادر التمويل.

ط-الاحكام الفنية الخاصة بإجراءات تنفيذ القانون.[٣٦]

٢- اما المعايير الموضوعية فمن خلال اطلاعي على المراجع المختصة بالصياغة القانونية لم اجد مقياساً محددا لقياس جودة الصياغة القانونية. واذا كان مقياس جودة الصياغة في عمل المحامي يقاس عند صدور قرار قضائي لصالحة ، وقد يصعب تحديد جودة النصوص في العقد المبرم بسبب عدم وجود مشكلة عند تنفيذ بنوده. الا ان الامر الاكثر صعوبة يكون في المجال التشريعي. وقد اوجد بعض الشراح معاييراً يقاس بها جودة التشريع تم استخلاصها من المعايير العرفية المتبعة لقياس جودة التشريع وهي ما يأتي:

١-نسبة تحقق الاهداف والغايات من التشريع ؟

[٣٦] محمود محمد صبرة ، المرجع السابق ، الطبعة الثانية ، صفحة ٥٨.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

٢–نسبة حل المشكلة التي استهدفها التشريع ؟

٣–هل برزت مشاكل جديدة بعد اصدار التشريع ؟

٤–النتائج المقصودة والنتائج غير المقصودة التي قدمها التشريع؟

٥–تأثير التشريع على الشرائح المستهدفة ؟

٦–مدى تأثر الشرائح المستهدفة من التشريع هل كان بشكل متناسب ام لا ؟

٧–نطاق التشريع هل كان واسعاً ام اضيق من اللازم ؟

٨–تحليل عملية تنفيذ التشريع هل كانت فعالة وذات كفاءة ومتجانسة ؟

٩–قياس تكلفة تنفيذ التشريع هل كانت ضمن الحد المتوقع ؟

١٠– تحديد تكلف الالتزام بالتشريع بالنسبة للشرائح المستهدفة منه ؟

١١– هل المنافع تتخطى التكاليف ؟

١٢– واود ان اضيف الى هذه المعايير معياراً اخر هو مدى رضا المجتمع عن النص التشريعي ؟

١٣– سهولة او صعوبة تطبيق النص ؟

١٤– المشاكل التي يثيرها تطبيق النص لدى المنازعات ؟[٣٧]

١٥– الشمولية ويقصد بها اشتمال الوثيقة القانونية على كل العناصر اللازمة لتحقيق الهدف منها.

١٦– وحدة الموضوع ووضوح التنظيم القانوني.

## المبحث الثالث

## عيـــــوب الصياغـــة

اذا تمتعت النصوص القانونية المكتوبة بمزايا ابرزها سهولة عودة الافراد اليها لمعرفتها ، وامكانية تعديلها ومساهمتها في تعزيز الوحدة الوطنية في البلاد ؛ عن طريق توحيد النظام القانوني[٣٨] وتطبيق نصوص القواعد القانونية على الجميع

[٣٧] المستشار ابو دياك علي ، التحديات الرئيسية في اجراءات الصياغة التشريعية في فلسطين وكيف تتم مواجهتها من خلال تنمية القدرات بما في ذلك ادلة الصياغة والتدريب والزيارات البحثية والدراسية ، ورقة عمل مقدمة الى منظمة (OECD) ، منشور على الصفحة الالكترونية للمنظمة http://www.oecd.org/ ، صفحة ٣

[٣٨] الحداد مهند وليد ، الحداد خالد وليد ، المرجع السابق ، صفحة ٢٣٨.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

دون استثناء. الا ان كل تلك المزايا قد تشكل عاملاً سلباً على من يطبقها او تنطبق عليه النصوص اذا ما شاب الصياغة القانونية عيباً ما.

ويختلف تأثير هذه العيوب بحسب نوع العيب فمنها ما هو شكلي ومنها ما هو موضوعي ومنها ما هو لغوي او نحوي او طباعي وسأتكلم في هذا المبحث عن ابرز العيوب التي تلحق بالصياغة مع الاخطاء اللغوية الشائعة.

## المطلب الاول

## الخطـــأ والغموض

**الخطأ على نوعين مادي وتشريعي**

**الخطأ المادي** يعود سببه الى عدة عوامل ابرزها استعجال الجهة القائمة على صياغة النصوص القانونية ورغبتها بإنجازِ النص القانوني بأسرعِ وقتٍ ممكن. وقد يعود سببه الى خطأ من قبلِ العاملين في الجريدةِ الرسمية.

اما انواع الخطأ المادي فهي الخطأ الطباعي والخطأ الاملائي ، وقد يكون الخطأ نتيجة الترجمة الخاطئة للقوانين الاجنبية ومن الامثلة على الخطأ المادي هو نص المادة (٣٧٩) من قانون الموجبات اللبناني الذي منع السماسرة من شراء الاموال التي يعُهد إليهم ببيعها او تخمينها فبدلاً من ان يكون النص (يقايضوا) وضع عبارة (يقاضوا) ونص المادة (٢/٥٥٣) من قانون الموجبات اللبناني ايضاً حيث ورد النص ان المؤجر يسأل عن اعمال "عماله" في حين ان الصحيح ان يقول (تابعيه) حيث كان الخطأ نتيجة ترجمة خاطئة من اللغة الفرنسية الى اللغة العربية[٣٩].

**الخطأ التشريعي :** هو صياغة النصوص بتزيد او ورود عبارات زائدة في النص لا يوجد لها موجب وعادةً ما يكون الخطأ التشريعي خطأً واضحاً بحيث لا يوجد ادنى شك بوجوب تصحيحه. ومن الامثلة عليه نص المادة (١٤٣) من القانون المدني الاردني رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦[٤٠] فكان على المشرع ان يستخدم عبارة (لولاها) بدلاً من (غيرها).

[٣٩] الاستاذ الدكتور عبد العال عكاشة محمد ، الاستاذ الدكتور منصور سامي بديع ، المنهجية القانونية ، منشورات الحلبي ، لبنان – بيروت ، ٢٠٠٩ ، صفحة ٦٥.

[٤٠] نص المادة (التغرير هو ان يخدع احد العاقدين الاخر بوسائل احتيالية قولية او فعالية تحمله على الرضا بما لم يكن ليرضى به بغيرها)

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

واخيراً اود الاشارة الى ان الخطأ المادي اذا لم يكن له تأثير على النص القانوني في اضافة حقوق او التزامات فبالإمكان تصحيحه ببيان ملحق يصدر عن الجريدة الرسمية التي قامت بنشره دون الحاجة الى الرجوع الى السلطة التي قامت بتشريعه.

**٢- الغموض :**

النص الغامض ويعني عدم وضوح دلالته فقد يحصل التباس عند تفسيره وقد يتضمن النص لفظ يدل معناه دلالة ظاهرة تخالف القصد من تشريعه. وهو على ثلاثة انواع الغموض الخفي والمشكل والمجمل.

**الغموض الخفي** وهو ان يدل معنى النص على دلالة ظاهرة ولكن في انطباق معناه على بعض الافراد يحتاج الى نظر وتأمل ومن امثلته قول الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) "لا يورث القاتل" فمعنى النص واضح ولكن انطباق النص على بعض الافراد فيه نوع من الغموض فهل ينطبق على القاتل غير المتعمد ، ومثال اخر على ذلك اعتبار الكهرباء مالاً منقولاً تنطبق عليه احكام المادة (٣١١) من قانون العقوبات المصري.[٤١]

**النص المشكل** هو الغموض الذي يلحق بالنص فيجعله لا يدل بصيغته على المراد منه. ويكون بحاجة الى عناصر خارجية لبيان المراد منه. وينشأ الغموض المشكل بسبب استخدام لفظ مشترك المعنى وبمعنى اخر استخدام صيغة تدل على اكثر من معنى كان يكون للنص معناً لغوي والاخر اصطلاحي.

من الامثلة على ذلك لفظة الزنا. فالمعنى الاصطلاحي بقانون العقوبات يعني علاقة تقوم بين شخصين يكون احدهما متزوجاً. في حين ان المعنى اللغوي بالمواريث ولد الزنا يختلف عن المعنى الاصطلاحي لقانون العقوبات. وكذلك الحال مع اعتبار ظرف الليل مشدداً في قانون العقوبات فهل تبدأ فترة الليل منذ غروب الشمس وحتى شروقها ام المقصود به ان يخيم الظلام وقبل طلوع الفجر.

**الغموض المجمل** هو ذلك النص الذي ازدحمت فيه المعاني واشتبه المراد منه اشتباهاً لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع الى الاستفسار ثم الطلب والتأمل

[٤١] الدكتور الشيخلي عبد القادر ، فن الصياغة القانونية ، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع ، المملكة الاردنية – عمان ، ١٩٩٥ ، صفحة ٤٤

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

فالمجمل هو اللفظ الذي لا يتضح المعنى المراد منه لذاته سواء لتعدد المعاني فيه او لوضعه لغير معناه اللغوي او لغرابة اللفظ ولا يزول خفاؤه الا ببيان من المجمل نفسه. وهو اكثر خفاءً من المشكل والخفي. فليس للعقل مجال فيه بالبحث عن الادلة والقرائن والامور الخارجية كما هو الحال في المشكل[٤٢]. ومن الامثلة على ذلك نص المادة (٣٤) من القانون المدني الاردني رقم.[٤٣]

## المطلب الثاني

## التعارض والنقص

الوجه الاخر لأوجه عيوب الصياغة القانونية هو التعارض والنقص.

١- **التعارض:** يشبه بعض الفقهاء التعارض بحالة اصطدام النصوص مع بعضها البعض.[٤٤] ومثال ذلك ان يصادف القاضي حكمين مختلفين ينظمان نفس المسألة وذلك في تشريعٍ واحد. او بين تشريع واخر وقد تكون تشريعات متساوية من حيث القوة صادرتين عن نفس الجهة وبنفس الوقت. ومثال على ذلك نص المادتين (٥٧ ، ٥٨) من قانون ضريبة الدخل العراقي رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل حيث تحدثت كلا المادتين عن تقديم بيانات كاذبة او استخدام الغش في البيانات المقدمة الى دائرة الضريبة وكلا الفعلين مترادفين[٤٥].

وقد يكون التعارض بين الاحكام التي ينظمها قانون العقوبات وقد وجدت مثالاً على ذلك في قانون العقوبات الجزائري نص المادة (٣١) في فقرتيها الاولى والرابعة والخاصة بجريمة اهانة القاضي او الاخلال الجسيم بواجب الاحترام له

---

[٤٢] الدكتور بكر عصمت عبد المجيد ،المرجع السابق، صفحة ٧٦

[٤٣] نص المادة ٣٤ من القانون المدني الاردني (١- تتكون اسرة الشخص من ذوي قرباه. ٢- ويعتبر من ذوي القربى كل من يجمعهم اصل مشترك) القانون المدني الاردني رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦ ، منشور في الجريدة الرسمية بالعدد (٢٦٤٥) في ١٩٧٨/٨/١.

[٤٤] الدكتور شكر زهير ، اعداد الدكتور طليس صالح ، المنهجية في دراسة القانون ، الطبعة الاولى ، مكتبة زين الحقوقية والادبية ، لبنان – صيدا ، ٢٠١٠ ، صفحة ١١٥.

[٤٥] المادة ٥٧ (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة من يثبت عليه امام المحاكم المختصة ارتكاب احد الافعال الاتية : ١ – من قدم على علم بيانات او معلومات كاذبة او ضمنها في تقرير او حساب او بيان بشأن الضريبة او اخفى معلومات كان يجب عليه بيانها قاصدا بذلك الحصول على خفض او سماح تنزيل من مقدار ضريبة تفرض عليه او على غيره او استرداد مبلغ مما دفع عنه.)
نص المادة ٥٨ (يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على السنتين من ثبت عليه امام المحاكم المختصة انه استعمل الغش او الاحتيال للتخلص من اداء الضريبة المفروضة او التي تفرض بموجب هذا القانون كله او بعضه) ، منشور في جريدة الوقائع العراقية الصادرة بالعدد (٨٤٦) في ١٩٨٢/١٢/٢٧.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

حيث اعتبرت الفقرة الاولى ان هذا الفعل يشكل اخلال جسيم بواجب احترام القاضي او اهانته في حين ان الفقرة الرابعة من نفس المادة جعلت الموضوع جوازي للقاضي ان يحرر محضراً بما حدث ويجوز له ان يحكم على الشخص بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية ايام.[٤٦]

وبناءً على ما تقدم يجب ان يكون الصائغ منتبهاً الى تجنب وقوع مثل هذه الحالة التي تثير الارباك عند تطبيق النصوص القانونية.

وعند حديثنا عن التعارض يجب ان نميز بين التعارض والتكرار ؛ اي تكرار الحكم القانوني في ذات النص بطريقة متطابقة باللفظ او المعنى وهذا ما يسميه البعض بالتزيد واحيانا يكون التكرار في قانونين مستقلين كأن يرد ذات الحكم القانوني في اكثر من قانون وبشكل متطابق تماما[٤٧]. مثال على ذلك تكرار النصوص الخاصة بترفيع الموظف في قانون الرواتب العراقي حيث جاءت المادة (٦) في فقرتها الثانية مطابقة تماما لما نصت عليه المادة (١٩) من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠.[٤٨]

٢- **النقص** : يكون النقص بإغفال لفظ في النص لا يستقيم الحكم الا به[٤٩] ومن امثلة ذلك هو نص المادة (١٧٥) من قانون الموجبات اللبناني حيث ذكر العقود المسماة[٥٠] واغفل ذكر عبارة (غير المسماة)[٥١] وفي حالة نقص النص سوف لن يتمكن القاضي من ايجاد نص في التشريع لكي يطبقه

---

[٤٦] الاستاذ الدكتور بوضياف عمار ، الوسيط في النظرية العامة للقانون مع تطبيقات لتشريعات عربية ، الطبعة الاولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، ٢٠١٠ ، صفحة ٢٧٠.

[٤٧] الدكتور البهادلي رافد خلف هاشم ، الدكتور العبودي عثمان سلمان غيلان ، التشريع بين الصناعة والصياغة ، الطبعة الاولى ، لم يتم ذكر دار النشر ، العراق – بغداد ، ٢٠٠٩ ، صفحة ٥٩.

[٤٨] نص المادة ١٩ من قانون الخدمة المدنية العراقي وكما يلي: (١- يجوز ترفيع الموظف الى الدرجة التي تلي درجته بشرط:
أ- وجود وظيفة شاغرة تعادل او تفوق الوظيفة المراد ترفيعه اليها.
ب- ثبوت مقدرته على اشغال الوظيفة وتفوقه على غيره من الموظفين بقناعة مجلس الخدمة المدنية وبتوصية وزارته او دائرته عدا ما استثنى من الوظائف عند التعيين وفق المادة الثامنة من هذا القانون.) منشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٣٠٠) في ١٩٦٠/٢/٦
وقد جاءت مطابقة لنص المادة (٦/ثانيا) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ (ثانيا – يشترط للترفيع توافر الشروط الاتية :
ا- وجود وظيفة شاغرة في الدرجة الاعلى لدرجته ضمن الملاك الوظيفي للدائرة.
د- ثبوت قدرة وكفاءة الموظف على اشغال الوظيفة المراد ترفيعه اليها بتوصية من رئيسه المباشر ومصادقة الرئيس الاعلى.) منشور في جريدة الوقائع العراقية الصادرة بالعدد (٤٠٧٤) في ٢٠٠٨/٥/١٢.

[٤٩] الدكتور شكر زهير ، اعداد الدكتور طليس صالح ، المرجع السابق صفحة ١١٤.

[٥٠] الاستاذ الدكتور عبد العال عكاشة محمد ، الاستاذ الدكتور منصور سامي بديع ، المرجع السابق ، صفحة ٦٧.

[٥١] نص المادة (١٧٥) من قانون الموجبات اللبناني "تكون العقود مسماة حسبما يكون القانون قد وضع او لم يضع لها تسمية او شكلاً معينا"

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

على النزاع او قد يظهر القانون بطريقة لا يعبر فيها عن الهدف الذي شرع من اجله.[٥٢] ويظهر مثل هذا الخطأ في الاعمال القانونية التشريعية ولهذا تنشأ اعراف مكملة ومعدلة. ويعبر البعض عن النقص في التشريع بمصطلح (الفراغ) الذي يتحقق عند انعدام وجود شيء يتطلب واقع الحال وجوده. وفكرة الفراغ تعبر عن حالة من حالات عدم الكمال. ويجب التمييز بين وجود فراغ في صياغة النص القانوني وبين عدم تعبير النص القانوني عن المرام المطلوب منه فهنا نكون امام خطأ في السياسة التشريعية وليس بصدد فراغ في القانون وعليه يجب التفريق بين حالة اكمال النصوص القانونية وتصحيحها.[٥٣]

## المطلب الثالث

## الاخطاء اللغوية الشائعة

كثيراً ما يقع رجل القانون في اخطاء لغوية شائعة وهنا من واجب صائغ النصوص القانونية تجنب الوقوع فيها هذه الاخطاء وسأوضح في الجدول ادناه الخطأ والصواب والسبب وكما يلي :

| الخطأ | الصواب | السبب |
|---|---|---|
| القانون المرفق | القانون المرافق | مرفق من ارفق ورفق بمعنى ربط بالحبل ، يقال رفق الجمل اي شده بالحبل.<br>اما مرافق ، فمن رافق ، اي صاحب ، وشيء مرافق لكذا اي : ملحق به. يقال : رافقه في السفر. |
| ينشر القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من | ينشر القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من | الاعتبار في اللغة العربية هو الاتعاظ كما في قوله تعالى (فاعتبروا يا اولي الأبصار) |

[٥٢] الاستاذ الدكتور بوضياف عمار ، المرجع السابق ، ٢٧٣.
[٥٣] الدكتور عبد الهادي حيدر ادهم ،المرجع السابق، صفحة ١٠٢

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

| | | |
|---|---|---|
| اليوم التالي لتاريخ نشره | اليوم التالي لتاريخ نشره ، او ابتداء من اليوم ..... | واعتبر فلان عالماً بمعنى : عده عالماً<br>والاعتبار : الكرامة |
| يُعمل بهذا القانون من يوم ١٠ كانون الثاني عام ٢٠١٢ | يُعمل بهذا القانون من يوم ١٠ من كانون الثاني | الشهر ليس معدوداً |
| تستبدل المادة ١٥ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ بالمادة ١٣ من القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٠ | تستبدل بالمادة ١٥ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ من القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٠ | الباء اذا كانت بمعنى بدل فإنما تدخل على المتروك قال تعالى : (أتستبدلون الذي هو ادنا بالذي هو خير) |
| شهور قليلة واشهر كثيرة | شهور كثيرة واشهر قليلة | الشهور جمع كثرة ويشمل من العشرة الى ما لا حد له، اما الاشهر فهو جمع قلة اي لأدنى العدد وهو من ٣ الى ١٠ فلا يصح وصفه بالكثرة |
| متى توافرت الشروط فيه | متى توفرت الشروط فيه | توفرت : اي بلغت العدد المطلوب والحال المراد والحد المعين، اما معنى توافرت فهو تكاثرت وليس المراد تكاثر الشروط بل كونها كاملة فالتكاثر لا حد له. |
| اثر على | اثر في | الأثر يكون في الشيء من جهة العمق لا من جهة العلو، فهو داخل الشيء لا خارجه. |
| على الاقل – على | في الاقل – في | جرى الاستعمال الفصيح على ذلك ، |

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٦٩ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

| | | |
|---|---|---|
| الاغلب | الاغلب | ونيابة حروف الجر بعضها عن بعض نادرة وليست قياسية. |
| زاد عن وقل على | زاد على وقل عن | هذا ما ورد في المعاجم وهو اصح للاستخدام[٥٤] |

**الخاتمة**

١- ان مهمة صائغ النصوص القانونية ليست بالمهمة اليسيرة فهو يرسم بكلماته المسار الذي يستنير به المجتمع فالقوانين هي عصب حياة الشعوب. ولهذا قد تكون سبباً في رفاهه او سبباً في بؤسه. وفي الحالة الأولى قد لا تكون مقصودة من قبل المسؤول عن السياسة التشريعية؛ ولكنها تحصل بسبب سهوهِ او قصر رؤيته في معالجة النصوص القانونية. او نتيجة لقلة خبرة العاملين معه في مجال الصياغة الشتريعية. وينطبق ذات الشيء على من يقوم بأي صياغة قانونية اخرى كصياغة الاتفاقيات او العقود فقد تتسبب قلة خبرته في استحالة تنفيذ العقد او الاتفاقية او عدم وضع اليات تمكن المتعاقدين من تنفيذها.

٢- لكل مجتمع عادات وتقاليد ومن هنا تظهر العلاقة بين علم القانون وعلم الاجتماع، وهنالك من جمع بينهما وكان نتاج هذا الجمع هو علم الاجتماع القانوني وهو من العلوم المهمة في مجال الصياغة التشريعية.

٣- لاحظت من خلال بحثي عدم وجود نصوص او انظمة او تعليمات ترشد من يقوم بمهمة الصياغة القانونية الى الاجراءات التي تسبق الصياغة والعبارات التي يجب الابتعاد عنها عند صياغته للنصوص القانونية. باستثناء ما وجدت في فلسطين وهي حالة حسب وجهة نظري المتواضعة متقدمة على بقية التشريعات العربية.

٤- قلة الدراسات القانونية في مجال الصياغة القانونية ومن خلال بحثي لم اجد سوى رسالة واحدة في الجامعة الاردنية في هذا الموضوع وجامعة واحدة في المغرب العربي وهي جامعة (سلا) قد تلافت هذا النقص وفتحت

[٥٤] محمود محمد علي صبرة ، الطبعة الثانية ، المرجع السابق، صفحة ٤٢٧.

تخصصا لطلبة الماجستير في مجال الصياغة التشريعية للعام الدراسي ٢٠١١- ٢٠١٢.

**المقترحات**

١- يجب ان يكون المسؤول عن الصياغة التشريعية على اطلاع وخبرة واسعتين في المجال القانوني ولديه خبرة علمية وعملية في تطبيق النصوص القانونية وقبل ان يقوم بمهمة الصياغة القانونية ان يطلع على المشاكل التي تواجه تطبيق النصوص النافذة والاشكالات التي تواجه القضاء، والاطلاع على اراء الفقهاء او الشراح من خلال الرسائل الجامعية التي تتناول مزايا وعيوب التشريعات.

٢- التشجيع على كتابة البحوث في مجال علم الاجتماع القانوني وادراج هذه المادة في المناهج التدريسية في كليات الحقوق

٣- ضرورة اعداد مرشد الى القائمين باعداد الصياغة القانونية مشابه لما تم العمل به في فلسطين.

٤- فتح باب التخصص للدراسات العليا في مجال الصياغة القانونية. واعادة نشر الدراسات القديمة كالمنشورات التي صدرت عن السنهوري في مجلة القضاء في خمسينيات القرن الماضي.

**قائمة المراجع**

**المعاجم**

١- الشيخ الامام الرازي محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر. مختار الصحاح ، طبعة حديثة ومنقحة ، دار الجيل ، لبنان – بيروت ، ١٩٨٧.

٢- الدكتور رضا يوسف محمد ، معجم العربية الكلاسيكية والمعاصر ، الطبعة الاولى ، لبنان – بيروت ، مكتبة لبنان ، ٢٠٠٦.

٣- الدكتور صليبا جميل ، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية ، الجزء الاول ، دار الكتب اللبناني ، لبنان – بيروت ، ١٩٨٧.

## المـــراجـــع

١-الـــدكتور احمـــد محمـــد الشـــريف ، نظريـــة تفســـير النصـــوص المدنيـــة دراســـة مقارنـــة بـــين الفقهـــين ا لمـــدني والاســـلامي ، مطبعـــة وزارة الاوقـــاف والشـــؤون الدينية ، العراق بغداد ، ١٩٨٢.

٢-الدكتور البهـــادلي رافـــد خلـــف هاشـــم ، الـــدكتور العبـــودي عثمـــان ســـلمان غـــيلان ، التشـــريع بـــين الصـــناعة والصـــياغة ، الطبعـــة الاولـــى ، العـــراق – بغـــداد ، ٢٠٠٩

٣-الـــدكتور الجبـــوري محمـــود خلـــف ، القضـــاء الاداري فـــي العـــراق ، لـــم يـــذكر تسلسل الطبعة ، دار المرتضى للنشر والتوزيع ، بغداد – العراق ، ٢٠١٣.

٤-الحداد مهنـــد وليـــد ، الحـــداد خالـــد وليـــد ، المـــدخل لدراســـة علـــم القـــانون ، الطبعـــة الاولى ، الوراق للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، ٢٠٠٨.

٥-الـــدكتور الزغبـــي خالـــد ، الـــدكتور الفضـــل منـــذر ، المـــدخل الـــى علـــم القـــانون ، الطبعـــة الاولـــى ، ١٩٩٥ ، المركـــز العربـــي للخـــدمات الطلابيـــة ، الاردن – عمان ، ١٩٩٥.

٦-الـــدكتور الســـيد عمـــران الســـيد محمـــد ، الـــدكتور ســـعد نبيـــل ابـــراهيم ، الـــدكتور مطر محمـــد يحيـــى ، الصـــول العامـــة للقـــانون النظريـــة العامـــة للقـــانون – النظريـــة العامـــة للحـــق والنظريـــة العامـــة للالتزامـــات ( نظريـــة العقـــد) . الـــدار الجامعيـــة للطباعة والنشر ، لبنان – بيروت ، ١٩٩١.

٧-الدكتور الســـيد عمـــران الســـيد محمـــد ، الاســـس العامـــة فـــي القـــانون المـــدخل الـــى القـــانون – نظريـــة الالتـــزام ، منشـــورات الحلبـــي الحقوقيـــة ، لبنـــان – بيـــروت ، ٢٠٠٢.

٨-الاستاذ الدكتور الشاوي منذر ، فلســـفة القـــانون ، الطبعـــة الاولـــى ، دار الثقافـــة للنشـــر والتوزيع ، الاردن – عمان ، ٢٠٠٩.

٩-الـــدكتور الشـــيخلي عبـــد القـــادر ، فـــن الصـــياغة القانونيـــة ، مكتبـــة الثقافـــة للنشـــر والتوزيع ، المملكة الاردنية – عمان ، ١٩٩٥.

١٠- العبودي عباس ، تاريخ القانون ، لم يذكر مكان طباعته ، ٢٠٠٢.

١١- الدكتور الصراف عباس ، الدكتور جورج حزبون ، المدخل الى علم القانون ، الطبعة الثانية ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، ١٩٩١

١٢- الدكتور العوجي مصطفى ، القاعدة القانونية في القانون المدني ، الطبعة الاولى ، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع ، لبنان – بيروت ، ١٩٩١.

١٣- الاستاذ الدكتور بوضياف عمار ، الوسيط في النظرية العامة للقانون مع تطبيقات لتشريعات عربية ، الطبعة الاولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، ٢٠١٠.

١٤- الدكتور حوامدة احمد محمد ، قضايا قانونية معاصرة ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر ، المملكة الاردنية – عمان ، ٢٠١١ ، صفحة ١٢٠.

١٥- الدكتور شكر زهير ، اعداد الدكتور طليس صالح ، المنهجية في دراسة القانون ، الطبعة الاولى ، مكتبة زين الحقوقية والادبية ، لبنان – صيدا ، ٢٠١٠.

١٦- الاستاذة الدكتورة عبد الحميد امال ، الاستاذ الدكتور السمري عدلي ، الاستاذ الدكتور محمد الجوهري ، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، ٢٠١٠

١٧- الاستاذ الدكتور عبد العال عكاشة محمد ، الاستاذ الدكتور منصور سامي بديع ، المنهجية القانونية ، منشورات الحلبي ، لبنان – بيروت ، ٢٠٠٩.

١٨- الدكتور عبد الهادي حيدر ادهم ، اصول الصياغة القانونية ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، المملكة الاردنية – عمان ، ٢٠٠٩.

١٩- الاستاذ الدكتور الفتلاوي صاحب عبيد ، السهل في شرح القانون المدني مدخل لدراسة علم القانون ، الجزء الاول ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، المملكة الاردنية – عمان ، ٢٠١١.

٢٠- الدكتور المغربي محمود عبدالمجيد ، المدخل الى تاريخ الشرائع ، الطبعة الثالثة ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبيا – طرابلس ، ١٩٩٦.

٢١- الدكتور زهران محمد محمود ، المدخل الى القانون النظرية العامة للقانون ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر – الاسكندرية ، ٢٠٠٧.

٢٢- صبره محمود محمد علي ، اصول الصياغة القانونية بالعربية والانكليزية ، مصر – القاهرة ، ٢٠٠١.

٢٣- صبرة محمود محمد علي ، اصول الصياغة القانونية بالعربية والانكليزية ، الطبعة الثانية ، مكتب صبرة للتأليف والترجمة ، مصر – القاهرة ، ٢٠٠٧.

٢٤- الاستاذ الدكتور يحيى عبد الودود ، الاستاذ الدكتور نعمان جمعة ، دروس في مبادئي القانون ، مركز كومبيوتر كلية الصيدلة في جامعة القاهرة ، مصر – القاهرة ، ١٩٩٢.

**المنشورات**

١- المستشار ابو دياك علي ، التحديات الرئيسية في اجراءات الصياغة التشريعية في فلسطين وكيف تتم موجهتها من خلال تنمية القدرات بما في ذلك ادلة الصياغة والتدريب والزيارات البحثية والدراسية ، ورقة عمل مقدمة الى منظمة OECD.

٢- البقمي نقاء بن سلمان ، الصياغة التشريعية ، بحث منشور على الصفحة الالكترونية للاجتماع السنوي للأمناء العامين لمجالس الشورى والوطني والامانة والنواب لدول التعاون الخليجي ، http://gcc.spicaserver.com.

٣- الصاوي علي ، الصياغة التشريعية للحكم الجيد؟ اطار مقترح للدول العربية ، ورشة عمل تم اعدادها من قبل (UNDP) برنامج الامم المتحدة الانمائي لتطوير نموذج الصياغة التشريعية للبرلمانات العربية ، ونشرت على الموقع الالكتروني ، http://www.arabparliaments.org ، لبنان – بيروت ، ٢٠٠٣.

٤- دليل الصياغة التشريعية في فلسطين ، تم اعداده من قبل ديوان الفتوى والتشريع في وزارة العدل ومعهد الحقوق بجامعة بير زيت وبمشاركة الدائرة القانونية في المجلس التشريعي الفلسطيني ، لسنة ٢٠٠٠.